

عجز في الموارد البشرية بجهة سوس

شكل التزايد المسجل في أعداد المتعمرسين، وسياسات الوزارة المنتهجة لدعم التعديس وتعميمه، حسب تقارير أكاديمية سوس ماسة درعة حاجة ملحة إلى توسيع العرض المدرسي، وضرورة ملحة لتغطية معظم المناطق بالمدرسين، إذ عرفت جل نباتات الجهة حركة مد وجزر للأطر التربوية، تميزت بعدم التوازن بين أعداد الوافدين (بالحركة الانتقالية وخريجي المراكز) والمغادرين إلى جهات أخرى.

وفي هذا الصدد، أفاد محمد إدمارغا، رئيس قسم تدبير الموارد البشرية والشؤون الإدارية والمالية لـ «الصباح»، أنه تم تسجيل عجز بحوالي 472 أستاذا خلال الموسم الدراسي 2006-2005.

أما خلال الموسم الدراسي 2006-2007 فقد انخفض هذا العجز إثر دعم أعداد الوافدين بالتوظيفات المباشرة إلى 283. وخلال الموسم الدراسي الموالي 2007-2008 ارتفع مجددا هذا العجز من جديد ليصل إلى ناقص 351، ليعرف تقلصا ملحوظا في الموسم الدراسي الموالي. رغم ذلك الخصاص، ظل معدل التلاميذ لأستاذ الواحد على المستوى الجهوي مستقرا في الخمس سنوات الأخيرة، حيث يعادل 26 إلى 27 تلميذا لكل أستاذ.

وإذا فحصنا الأرقام والمعطيات المسجلة من خلال حصيلة الأربع سنوات الماضية، فإننا نسجل عجزا حقيقيا على مستوى الموارد البشرية قدره يناهز 1153.

وقد تأثرت به على التوالي نباتات تارودانت وزاكورة ووزرات، وذلك بسبب ما تعرفه هذه الأقاليم من انتقالات، ليصبح الحديث عن الخصاص بالجهة إشكالية بنيوية.

ولم تستجب إن الموارد البشرية في الجهة من حيث الكم لحاجياتها الحقيقية، بالنظر إلى ما تم إنسائه إلى جهات أخرى، مما انعكس بشكل غير مباشر في رفع درجة التوتر الاجتماعي الذي ظل مكتوما طيلة هذه السنوات لياخذ أبعادا أخرى، إذ صار الشركاء الاجتماعيون اليوم يرفعون شعار سد الخصاص كملب ملج ضمن جدول أعمال الحوارات الاجتماعية.

واتخذت الأكاديمية عدة تدابير وإجراءات تتجاوز الصعوبات، حسب المسؤول نفسه، وتدخلت الأكاديمية الجهوية والنباتات التابعة لها غير ما مرة للتحكم في التباينات في توزيع المدرسين بين المناطق وكذا في محاولة تدبير النثرة وتجاوز الصعوبات التي خلفتها وضعية الخصاص هذه، والمتعلقة أساسا في ارتفاع نسبة الأقسام المكتظة. ورغم صعوبة إعادة الانتشار نظرا للطابع الجبلي الذي تعرفه كل النباتات باستثناء، نياية إنزكان آيت ملول عملت الأكاديمية ومصالحها الخارجية على تصريف الفائض المتكثف ببعض الأقسام.

وحاولت الأكاديمية، حسب المصدر نفسه، التحكم في التوازن بين الحاجيات من الأطر لفائدة المؤسسات الواقعة في المجال القروي، دون أن تسد الباب أمام تطلعات اليوم الراغبين في الانتقال، حيث تم تنظيم حركات جهوية وحركات خاصة بالحالات الاجتماعية. كما أن أبواب الحوار مع الشركاء الاجتماعيين على المستوى الجهوي ظلت مفتوحة من خلال العديد من اللقاءات.

ولتجاوز صعوبات الانطلاق وتنفيذ الدخول المدرسي الحالي، بادرت الأكاديمية بفتح حوار بناء مع الشركاء الاجتماعيين بنباتة شتوكه آبت باها وتيرتيز وتم وضع 12 أستاذا رهن إشارة النباتات، وعقد مسؤولون جهويون من الأكاديمية لقاءات مع الممثلين الإقليميين للنباتات نباتات تارودانت وزاكورة ووزرات لحل مشكل الخصاص الذي تعرفه هذه النباتات.

وعملت الأكاديمية على تقديم مقترحات في أفق سد الخصاص الحاصل بالجهة، وذلك من خلال وضع الآليات من شأنها أن تمكن من إجراء عملية إعادة الانتشار مع إرساء نظام تحفيزي شجع، وذلك لتدوير التباينات في توزيع الأطر التربوية. كما دعت إلى الاستفادة من خدمات الأطر العاملة في إطار التربية غير النظامية، وخلق جسور بين الوزارة وشوارع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدعم وتشجيع وتعميم المدرس، وكذا البحث عن إلحاق بعض الأطر العاملة بالجماعات، هذا إلى جانب نقادي الأقسام المخففة لترشيد أكبر للموارد البشرية المتوفرة.

ولتجاوز صعوبات الانطلاق وتنفيذ الدخول المدرسي الحالي، بادرت الأكاديمية بفتح حوار بناء مع الشركاء الاجتماعيين بنباتة شتوكه آبت باها وتيرتيز وتم وضع 12 أستاذا رهن إشارة النباتات، وعقد مسؤولون جهويون من الأكاديمية لقاءات مع الممثلين الإقليميين للنباتات نباتات تارودانت وزاكورة ووزرات لحل مشكل الخصاص الذي تعرفه هذه النباتات.

وعملت الأكاديمية على تقديم مقترحات في أفق سد الخصاص الحاصل بالجهة، وذلك من خلال وضع الآليات من شأنها أن تمكن من إجراء عملية إعادة الانتشار مع إرساء نظام تحفيزي شجع، وذلك لتدوير التباينات في توزيع الأطر التربوية. كما دعت إلى الاستفادة من خدمات الأطر العاملة في إطار التربية غير النظامية، وخلق جسور بين الوزارة وشوارع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدعم وتشجيع وتعميم المدرس، وكذا البحث عن إلحاق بعض الأطر العاملة بالجماعات، هذا إلى جانب نقادي الأقسام المخففة لترشيد أكبر للموارد البشرية المتوفرة.

محمد إبراهيمي (أكادير)

المعزوز: الخصاص يحول دون تلبية طلبات الانتقال

مدير أكاديمية جهة دكالة عبدة قال إن الضرورة تستدعي تقديم تعويض مادي مهم للعاملين بالعالم القروي



محمد المعزوز

البحث عن سبل استقرار رجال التعليم بالعالم القروي، وقد خصصت مبلغا ماليا يناهز أربعة ملايين من الدرهم لبناء سكنيات وظيفية بالمؤسسات التعليمية بالإضافة إلى القيام بترميم وإصلاح السكنيات القديمة لتقليل من عبء رجال التعليم.

أجرى الحوار: أحمد ذو الرشد (الجديدة)

قال محمد المعزوز مدير الأكاديمية التربوية لجهة دكالة عبدة، إنه لا يمكن تلبية طلبات انتقال كل رجال التعليم ونسائه، نظرا للخصاص في الموارد البشرية، وأكد المعزوز في حوار للصباح التربوي، لا بد من خلق تحفيزات مادية مهمة للعاملين في العالم القروي من أجل الاستقرار بالبوادي، مشيرا إلى أن الوزارة شرعت في التفكير في بناء سكنيات وظيفية بالمؤسسات التعليمية.

● الملاحظ أن الحركات الانتقالية لم تعد تفي بالغرض، بمعنى أن نتائجها لا ترضي رجال التعليم ونسائه وأن نتائجها ضعيفة بالمقارنة مع عدد طلبات الانتقال، ما رأيكم في ذلك؟

● حقيقة أن طلبات انتقال رجال التعليم كبيرة بالمقارنة مع عدد المناصب الشاغرة، إلا أنه لا بد وأن نتفق على بعض الأمور، تعلمون أن وزارة التربية الوطنية هي الوحيدة التي تتيح لمنسوبيها فرصة الانتقال كل سنة بالمقارنة مع وزارات أخرى، وأنها هي الوحيدة التي تحتفي برجالها ونسائها، ويجب كذلك أن نتفق على أنه لا يمكن تلبية جميع طلبات رجال التعليم ونسائه، وعندما نقول بأن الحركة الانتقالية لا تفي بالغرض، يجب أن نعلم أن حجم الخصاص في الموارد البشرية يقف حائلا في وجه تلبية هذه الطلبات، ثم إنه لا يمكن تلبية طلبات رجال التعليم ونسائه على حساب العمل بالقطاع، المرحلة تقتضي، باعتبار القطاع ورشا اجتماعيا، التضحية ببعض الشيء، أنا مع استفادة رجال التعليم من الانتقال، وأكرر حتى لا يفهم كلامي خطأ، أنا مع الاستفادة من الحركة الانتقالية، خاصة في ما يخص الحالات الاجتماعية القصوى وحالات التحاق الأزواج ببعضهم البعض، الحركة الانتقالية حق مكتسب ولكن لا يجب أن نحول هذا الحق المكتسب إلى حق يمس حقوق الطفل والقطاع، المشكل

● البعض من رجال التعليم ونسائه قضى أكثر من عشرين سنة بالعالم القروي، إلا ترون أنه من حقهم أن يترقوا اجتماعيا ويعملوا داخل الدار الحضرية، خاصة أن لهم مسؤوليات تجاه زوجاتهم وأبنائهم؟

● أنا مع خلق تحفيزات مادية مهمة ونسائه من حقهم العمل بالمدارس الحضري والاستفادة من نتائج الحركة الوطنية أو الجهوية، نحن بالأكاديمية والنباتة نضع مقاييس دقيقة مع الفرقاء الاجتماعيين، تعتمد على مبدأ الاستحقاق والشفافية، أما مسألة وجود رجال تعليم قضاوا أكثر من عشرين سنة ولم يستفيدوا ليس مطروحا لنا ولا يمكنني الحديث عن مشكل لا يعنيني.

● الملاحظ أيضا أن الحركات الانتقالية الجهوية والإقليمية والمحلية تعرف نوعا من التأخر، إذ لا تجرى في غالب الأحيان إلا في حدود شهري أكتوبر أو نونبر، هذا يؤثر سلبا على السير العام للدراسة سواء تعلق الأمر بالنسبة إلى التلميذ أو الأستاذ، من السبب في ذلك؟

● حقيقة عرفت الحركة الجهوية والمحلية لهذه السنة بعض التأخير، الأمر بكل بساطة مرتبط بالإعلان عن

التماطل في إجراء حركة محلية يخلف احتجاجات في طنجة

مؤيدون: الزي الموحد يضيء جمالية على المؤسسات

رافضون يرون فيه عسكرة للمدرسة وتكريسا لروتينية كئيبة أخرى

النزق، وتفقد عنصر المبادرة، والعناية بالمظهر، وأن المشكلة ليست في الزي بل في الوضعية المزمنة للمؤسسات، وفي المستوى الدراسي والبرنامج والمناهج، وفي المخفلة الثقيلة على التلاميذ، ولا فم العمل مع تمايز الحقائق والدفاتر والأقسام ومصروف الجيب، وهل إذا تم توحيد الزي، سيتم أيضا توحيد الأخذية والوجبات الغذائية للأطفال؟ وأية فوارق طبقية سيتم حجبا بين تلاميذ أغلبهم ينحدرون من أسر فقيرة، ويرتدون ملابس مستعملة، وما العمل في فصل الشتاء بالمناطق الجبلية؟ هل سنطالب التلاميذ بارتداء الوزارة فوق المعاطف والخلايب أم تحتها؟ وكيف سيبدو أطفال سود البشرة فرض عليهم أن يلبسوا وزارة زرقاء قاتمة.

لذلك، اعتبر أستاذ أن القرار اهتم بالقشور عوض الجوهر، وأن الله خلق الناس مختلفين، ولا أحد يستطيع توحيدهم، وأن ظهور الفروق المعيشية بين الأطفال يشجع على التكافل الاجتماعي، وأضاف آخر أن الوزارة باختلافها لهذا المشكل تريد الهروب إلى الأمام، وصرف الانتظار عن مناقشة القضايا العالقة بالمدرسة العمومية، وإيجاد حلول مناسبة لها، والسؤال، حسبه، هل تعميم الوزارة وتوحيد لونها سيرفع النتائج الدراسية، ويحسن المستوى؟ هذا مع العلم أن تلاميذ العديد من المؤسسات مازالوا لم يلحقوا بمؤسساتهم بسبب الخصاص في الأساتذة والكتب والقررات، ناهيك عن البنية التحتية.

وسجل بعض المنتهجين أن القائمين على الشأن التعليمي بنباتة الرشيدية ومؤسساتها لم يفعلوا المذكرة رغم صورها قبل أربعة أشهر، ولم يشعروا بعد في التحسيس بأهمية مضمونها، وأن أغلب الآباء والتلاميذ مازالوا حتى الآن يجهلون وجودها، كما سجل هؤلاء أن الإعلام العمومي لم يقد بواجبه في التحسيس بأهمية الزي الموحد، وأنه، رغم مرور أزيد من شهر ونصف على انطلاق الموسم الدراسي، مازالت المدارس المعنية بالأقليم لم تتوصل بالقررات، وحتى جمعيات «دعم مدرسة الخناج» التي أوكلت إليها مهام الاضطلاع بمهام محورية في هذا الموضوع، مازال العديد منها لم يتوصل بموصل الإبداع القانوني.

يذكر أن عدد تلاميذ نباتة الرشيدية الذين سيستفيدون من الوزارة، هذه السنة، يناهز 13 ألف تلميذ، بنسبة 30 في المائة من تلاميذ الجماعات القروية الأكثر فقرا (إمشليل، الريصاني، النيف...)، بمعدل وزنتين لكل تلميذ، على أن تعمم التجربة في الموسم القادمة، غير أن مصادرنا أكدت أن هذه الخطوة ما تزال متعثرة، إذ أن التلاميذ مازالوا لم يتوصلوا بوزارتهم رغم مرور أزيد من شهر ونصف على انطلاق الموسم الدراسي، وبهذا الخصوص أفادت مصادر نباتية أن الأمر سيحل نهاية هذا الأسبوع.

على بنساعود (الرشيدية)

خلفت المذكرة رقم 93، الخاصة بـ «تعميم اللباس الموحد في التعليم الإزاسي»، ابتداء من مطلع الدخول المدرسي الحالي، موافق لإجراء متباينة، توزعت بين مرحب بها ورافض لها ومنتقد لظروف تنزيلها.

واعتبر مسؤولو وزارة التربية الوطنية أن «تعميم الزي الموحد، باتي في إطار إرساء مدرسة النجاح، وجعلها مدرسة تشع بالحمة والتسامح، وتغرس القيم النبيلة في نفوس الناشئة، وتعزز الثقة في المدرسة المغربية باعتبارها فضاء لتكريس مبدأ الكفاءة الفرص»، في أفق المساعدة على خلق فضاء منسجم ومتناسق في مظهره الخارجي، ومعبر عن هوية مشتركة...».

وذهب مؤيدو المبادرة إلى أن الزي المدرسي الموحد معمول به في جل دول العالم، بما فيها المتقدمة، وأنه ليس طارئا على المغرب، بل عرفته بعض المدارس، منذ خمسينيات القرن الماضي، بتوجيه من الحركة الوطنية، وأن من مزاياه أنه يلغي الفوارق بين التلاميذ، ويجعلهم متساوين في المظهر الخارجي، ويؤمن لهم راحة نفسية، ويبعد عنهم مشكلة اختيار الثياب كل صباح، هذا علاوة على أنه يبرز هوية التلاميذ التي يمكن أن يتميزوا بها عن سائر المواطنين في كل مكان.

وأوضح بعض الأساتذة أن خلفيات هذا القرار نبيلة ومعقولة، لأن الأزياء في المؤسسات التعليمية أصبحت أهم ما يشغل بال التلاميذ والتلميذات، إلى درجة أن جل تفكيرهم أصبح يتمحور حول كيف يتنافسون في الأزياء التي يستعرضون بها في الفصول وساحات المؤسسات وجناباتها، متناسين أنهم مازالوا على مقاعد الدراسة، ويجب عليهم الانبعاث إلى دراستهم، وبناء مستقبلهم، هذا مع العلم، حسب هؤلاء، أن هذا التفكير يدفع بكثيرين إلى الانحراف.

وأضاف آخرون أن للزي الموحد قيمة جمالية، إذ أنه يمنح مدارسنا الانسجام، ويرتفع بالذوق العام، ويروق للأعين، ويعزز الثقة بين التلاميذ، ويوحى بالاحترام، ويضفي على التلميذ مسحة من الروفق، ويشير إلى هويته كطالب علم وعقيدة، وبالتالي فهو، حسبهم، خطوة على الطريق الصحيح نحو المساواة وتخليق الحياة المدرسية بالمؤسسات، والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين الطلاب.

ومن جهته، اعتبر بعض رافضي المبادرة أن الأمر بالرشيدية لا يتعلق بزي، بل بوزارة، موحدة اللون (الوردي للبنات، والأزرق العامق للذكور) توضع فوق الملابس، وأن هذه الأخيرة لن تحل المشكلة، بل ستكون بمثابة عسكرة للمدرسة، وستضيء حالة ورتينية كئيبة أخرى تتضاف إلى روتين أجواء الدراسة وكاتبها، سيما أن الألوان، حسب بعضهم، تخلق نوعا من الفوارق والتعيب.

وأضاف أحد هؤلاء أن الوزارة الموحدة ستربي التلاميذ على النمطية، والرؤية المحدودة، بدل حرية الاختيار، وتربية



الوقفة الاحتجاجية للنباتات الخمس (خاص)

لتفادي الخطأ، بحيث تعطي دائما الأولوية المطلقة لحالات الالتحاق بالزوج نظرا إلى طابعها الاجتماعي وتأثيرها على الاستقرار الأسري والعبء المهني، إلا أن نتائجها تلزم دائما إجراء حركة محلية لمعالجة الملفات الاستثنائية حرصا على تكافؤ الفرص بين الجميع، بعد مراجعة البنات التربوية وتحسينها بما يضمن التوازن بين المؤسسات التعليمية داخل النباتية.

وطالب المسؤول النقابي بإلغاء الاستثناء المضمن في المذكرة الإطارية رقم 97، التي تنص على عدم تفضيخ حاملي الشهادات العليا والمكلفين في إطار غير إظهاره الأصلي، وذلك لما يلحق من ضرر لرجال ونساء التعليم بالمؤسسات التعليمية وضرب استقرارهم.

ولم يخف المصدر استيائه وتدمره حين قال، «إننا لم تكن نتوقع أن تلجأ الإدارة الجديدة لهذه الأساليب المستفزة التي تروم في عمقها خلق نوع من التوترات والأصطدامات بين ممثلي النقابات التعليمية والإدارة التربوية بالأقليم، خصوصا عند اتخاذها مجموعة من القرارات الانتقالية في التدبير والتخطيط للموارد البشرية والبنات التربوية للمؤسسات التعليمية، مما فسح المجال أمام كثير من

خلف التماطل المنهج من قبل النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بنباتة طنجة أصيلة، الذي يرفض التسريع بإجراء حركة انتقالية محلية لسد الخصاص، حالة من الاستياء والتوتر الباين لدى النباتات الخمس ذات التمثيلية، التي تعتبر هذا الإجراء عملا من شأنه التأثير على السير العادي للدراسة والإيقاعات الزمنية داخل المؤسسات التربوية.

وأعلنت جل الإطارات النقابية بالأقليم رفضها المطلق للتدابير الإدارية والتكليفات المؤقتة، التي دبرت من قبل النيابة الإقليمية دون أي إشراك أو تشاور حقيقي مع الفرقاء الاجتماعيين الذين اعتبروا أن هذه التكتيفات لم يحكمها أي معيار مضبوط وساهمت في زعزعة الاستقرار الاجتماعي لعدد من أفراد الشغيلة التعليمية، التي عبرت هي الأخرى عن استعدادها للدفاع عن حقوقها المشروعة بكل الأشكال التضاللية مهما كلفها ذلك من تضحيات.

وسبق للمكتب الإقليمي للنباتة الوطنية للتعليم بطنجة (ف.د.ش) أن أعلن في بيان أصدره أخيرا عن احتجاجه ضد أفراد النيابة باتخاذ مجموعة من القرارات الخاصة بتدبير الموارد البشرية، وتماطل النائب الإقليمي في تلبية دعوة الكاتبة النقابية لمراجعة البنات التربوية وإجراء حركة محلية لإسناد المناصب الشاغرة بما يضمن التكافؤ بين المؤسسات التعليمية، ومعالجة الانتفاضة في الأقسام للحد من ظاهرة تفضيخ وتنشيت نساء ورجال التعليم.

وطالب البيان نفسه، الذي توصلت «الصباح» بنسخة منه، بمعالجة مشاكل المتضررين من عملية التفتيات بما يحفظ حقوقهم واستقرارهم الاجتماعي والنفسى، وكذا التعجيل بتفعيل الاتفاق التعلق بإجراء حركة خاصة لأعوام وإعادة انتشار العاملين منهم بالنباتية على المؤسسات التعليمية ذات الخصاص، وكذا إشراك الفرقاء الاجتماعيين في إسناد المناصب الإدارية والتربوية باعتماد المساطر القانونية.

وفي هذا السياق، ذكر رشيد كلو، الكاتب الإقليمي للنباتة نفسها (ف.د.ش)، أن هذه القرارات الانفردية اعترافات صريحة بعدم التزام المسؤولين في نباتة طنجة أصيلة بالمترتين الوزاريين 2015، اللتين تتولان الفرقاء الاجتماعيين صلاحيات مشاركة الإدارة التربوية في تدبير الموارد البشرية ومعالجة ملفات الانتقالات، باعتبارها شريكا يسعي إلى ضمان الإيجابية والنجاح للعملية التربوية من خلال المساهمة في إعداد الدخول المدرسي والخريطة التربوية.

وقال كلو إن ملف الحركة الانتقالية، بما فيه الوطنية والجهوية، أضحي لا يشكل عائقا أمام العملية التعليمية، رغم بعض التراجعات التي شهدتها السنوات الأخيرة، لأنها تحميها قوانين وشروط منقطة تحدها المذكرات التنظيمية، وتعالج بوسائل معلوماتية دقيقة

رفض مطلق لمنطق حركة انتقالية تتحول إلى تصريف للفائض

تصريف الفائض أداة للتحكم في الحركة الإقليمية ببني ملال

وأضاف أن الثمانية الباين بالنباتة حرموا زملاء لهم من الاستفادة من الحركة الانتقالية إلى مجموعة من المدارس (أولاد فرج، أهل المربع، باب الفتوح، آيت إيكو، أولاد سليمان، الإنارة، العين الزرقاء، م العمارية، ثانوية العمارية) مشيرا إلى أن ثلاث نقابات تعليمية أرسلت النائب الجديد،

أخيرا، في هذا الشأن لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حقهم. وتحدث عباسي عن الحركة الانتقالية التي لا تدرج ما يطلق عليهم بالموظفين الأشباح من موظفي رجال التعليم الذين يعرفهم الجميع، إذ يقاضون أجورهم عند نهاية كل شهر دون أن يستحقوا ضميرهم ليؤنبهم على أفعالهم الشنيعة، في حين أن مصالح الإدارة تقض الطرف عن هذه الظاهرة المكلفة ماليا ومعنويا للوزارة، وقال إن نقابته ستصدر قائمة باسماء كل الموظفين الأشباح الذين لا يزالون أعمالهم سواء بالنباتية أو المراكز التابعة ومستشفى في الجرائد الوطنية ليؤنوا وظائفهم بأمانة، سيما أن الإدارة في حاجة ماسة إليهم.

سعيد فاتح (بني ملال)

وأضاف كاتب فرع النقابة، أن ظاهري التكلفة وإلغاء التكليف أصبحنا لافتين للنظر بعد أن كرس منطقتها النائب الإقليمي السابق لسد الخصاص الذي تشكل منه بعض المؤسسات التعليمية.

وذكر عباسي عباس ما أسماه الخروقات التي ارتكبتها الإدارة السابقة بعد حرمان مجموعة من رجال التعليم من الاستفادة من مناصب بإعدادية أولاد يوسف بعد منح الأساتذة تعيينات ليست من حقهم، وزادت الوزارة الوصية الوضع استفحالا عندما عينت لجنة للتحقيق في ما حال دون الوصول إلى نتيجة مرضية لأطراف المتضررة.

وتحدث عباسي عن ما أسماه بالمجموعة 17 التي حسم أمرها إداريا، إذ إن التحق 9 منهم بقررات عملهم الأصلية (التدريس بمؤسساتهم التي وفوا منها) في حين ما زال ثمانية منهم جيبون ذهائيل نباتية الإقليمية بدون سند قانوني، ولا يتوفرون على وثيقة تثبت أنهم يعملون بشكل قانوني، إذ تزكى وضعيتهم بواسطة الهاتف بإرغام مدير المؤسسة على عدم التصريح بغيابهم الدائم عن مؤسساتهم تاركين تلاميذهم بدون دراسة.

الاشتغال خاطئة وغير منطقية، إذ تحول ما يسمى الحركة الانتقالية إلى تكليفات مهمة ترغم المشاركين في الحركة على أن يصبحوا مكلفين بمهمة بشكل مؤقت، في حين أن المترشحين شاركوا في الحركة الانتقالية بحثا عن الاستقرار.

وأكد عباسي أن النقابة الوطنية للتعليم (الكدش) ترفض الآليات المعتمدة لإجراء الحركة الانتقالية، سيما أن الإدارة ترغب في إطالة لعينها ليستمر هذا البحث على حساب رجال التعليم الراغبين في الاستقرار مصيفا أنها تميل، وللسنة الثانية على التوالي، إلى إبقاء الوضع في بعض المؤسسات التعليمية على ما هو عليه، كما هو شأن إعدادية بنزكري الإعدادية ومدرستي النجد واطلس الإبتدائيتين التي تشتغل بدون أطر تربوية قارة، في انتظار الحركة المحلية التي تجري في شهر أكتوبر الجاري لتكليف الأساتذة الذين يدرسون بها بصفة مؤقتة، في الوقت الذي يوجد فيه فائض ببلدية بني ملال بوسعة تخفية الخصاص بالتعيين وليس بالتكليف.